نشرة صندوق النقد الدولي

مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات

المراجعة تساعد الصندوق على استشعار نبض العالم بعد الأزمة

٥ أكتوبر ٢٠١٤

متابعة الأسواق العالمية في مدينة فرانكفورت، ألمانيا. وقد استكمل الصندوق مؤخرا إحدى مراجعاته المنتظمة لمنهجه المتبع في مراقبة الاقتصاد (الصورة: Horacio Villalobos/Corbis).

- الصندوق يجري دراسة أعمق للمخاطر والتداعيات
- مراقبة الاقتصاد عملية ديناميكية ينبغي أن تتكيف مع ما يظهر من تحديات
- المساواة في معاملة البلدان الأعضاء عامل أساسي لتعزيز قيمة التحليل والمشورة

تشير المراجعة الأخيرة إلى أن الصندوق عازم على مواصلة الجهود لتحديث طريقة تقييمه للمخاطر ومراقبته للاقتصادات، وعلى أن يظل مواكبا لاحتياجات البلدان الأعضاء في عالم شديد الترابط.

وقد ناقش المجلس التنفيذي للصندوق بتاريخ ٢٦ سبتمبر المراجعة المعنية بكيفية تقييم الصندوق للاقتصادات وتقديمه للمشورة بشأن السياسات، وهي عملية تُعرف باسم الرقابة. وتبحث مراجعة ٢٠١٤ كيفية تدعيم الصندوق للإصلاحات الرئيسية المعتمدة منذ أجريت مراجعة الرقابة لعام ٢٠١١، كما تنظر في كيفية تطويع العمل الرقابي لما يظهر من تحديات وتحسين تصميم المشورة التي يقدمها الصندوق بشأن السياسات بحيث تساعد البلدان الأعضاء على تعزيز صلابتها وتأمين نموها الدائم.

ويأتي هذا التقييم بينما يبذل الكثير من البلدان جهدا شاقا للتعامل مع التركات الموجعة التي خلفتها الأزمة المالية العالمية – من ديون ضخمة، وبطالة مرتفعة، ونمو بطيء – مع عدم وجود حيز كافٍ أمام السياسات لتحقيق نمو غني بفرص العمل. كذلك يواجه صناع السياسات في هذا العالم شديد الترابط تحديا مزدوجا يتمثل في تسخير مزايا العولمة، مع حماية اقتصاداتهم من مخاطر التداعيات السلبية التي تنطوي عليها زيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي.

تعميق العمل المعني بالمخاطر والتداعيات

استجابة للأزمة المالية العالمية، قام الصندوق بعملية إصلاح شاملة لعمله الرقابي في عام ٢٠١١ حتى يصبح أكثر استرشادا بالمخاطر وأفضل تعبيرا عن الروابط العالمية المتبادلة. وكان قرار الرقابة الموحدة الذي دخل حيز التنفيذ في مطلع عام ٢٠١٣ خطوة مهمة في التقدم نحو هذا الهدف. وبمقتضى هذا القرار، أصبح تحليل التداعيات – أي كيفية

تأثير السياسات المتخذة في أحد البلدان على اقتصادات البلدان الأخرى – جزءا لا يتجزأ من عمليات الفحص التي يجريها الصندوق بشكل منتظم على اقتصادات البلدان الأعضاء.

وتسعى المراجعة الأخيرة إلى استثمار التقدم الذي تحقق منذ عام ٢٠١١، بحيث تعزز الرابطة بين تحليلات الصندوق القُطرية والعالمية. وتدعو المراجعة إلى التعمق في بحث كيفية انتقال المخاطر والتداعيات عبر الحدود والقطاعات.

ومن الطرق الممكنة لتحديد هذه الروابط بشكل أفضل أن يتم تجديد وتحديث تحليلات الميزانيات العمومية الوطنية، وهو منهج وضعه الصندوق على أثر الأزمة الآسيوية في أواخر التسعينات. فمن شأن ذلك أن يسمح للرقابة برصد مجموعة المخاطر الكاملة على نحو أفضل، بحيث لا تقتصر على إبراز حجم التدفقات الرأسمالية العابرة للحدود وإنما تمتد إلى تكوين هذه التدفقات أيضا. ومن شأن ذلك أيضا أن يلقي مزيدا من الضوء على مكامن الخطر المحلية، مثل الرفع المالي، وعدم توافق العملات أو السيولة في القطاعات الكبرى التي يتألف منها الاقتصاد – وهي الحكومة والمؤسسات المالية والشركات والأسر.

وتقترح المراجعة أن يستثمر الصندوق ما أدخل مؤخرا من تحسينات على رقابة القطاع المالي بإدراجها على نحو أكمل ضمن تحليلاته الرئيسية للاقتصاد الكلي. وتوصي المراجعة بعدد من التدابير لمعالجة هذه الفجوة وضمان تعمق مشاورات المادة الرابعة في تناول العلاقة بين الاقتصاد العيني والقطاع المالي – ما يشار إليه في بعض الأحيان بالروابط بين "مين ستريت" (أو عالم صغار المستثمرين) و"وول ستريت" (أو عالم الاستثمارات الضخمة).

مشورة أكثر خصوصية وشمولا

تؤكد الرقابة على أن تعزيز الرقابة عملية مستمرة وديناميكية. كذلك ينبغي أن تستمر تحليلات الصندوق وأولويات سياساته في التكيف مع ما ينشأ من تحديات في مختلف البلدان الأعضاء. وقد أكدت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق، أن "الرقابة ينبغي أن تخدم أصغر الأعضاء وأكبرهم على حد سواء." فعلى سبيل المثال، في مناخ يوضع فيه توليد النمو الغني بفرص العمل على رأس جدول أعمال السياسات، يمكن أن يؤدي التوسع في تحليل الصندوق لأسواق العمل والإصلاحات ذات الصلة إلى إضفاء قيمة على المناقشات المعنية بالسياسات داخل كل بلد.

وتوصي المراجعة أيضا بأن يواصل الصندوق اتباع منهجه المرن بشأن السياسات على غرار ما حدث في السنوات الأخيرة. وإذ أشادت المراجعة بتبني الصندوق منهجا أكثر تدرجا في تصحيح أوضاع المالية العامة، اشارت إلى إمكانية أن تكون المشورة بشأن سياسات المالية العامة أكثر اهتماما بضرورة توليد الوظائف والنمو.

ولإضفاء أكبر قيمة ممكنة على التحليل والمشورة، ينبغي أن يخرجا في صيغة متماسكة ومتسقة. فبالإضافة إلى الروابط المتبادلة بين البلدان، يقول التقرير إن الرقابة القُطْرية ينبغي أن تركز على الروابط بين القطاعات داخل الاقتصاد والتفاعلات بين السياسات المختلفة. كذلك ينبغي القيام بجهد أكبر لاستثمار الذخيرة الهائلة من المعرفة المتوافرة لدى الصندوق بفضل خبراته المكتسبة من التعامل مع سياسات البلدان الأعضاء.

تحقيق أثر أكبر

تركز المراجعة على أهمية النظر فيما يتجاوز المناهج والأدوات التحليلية لتحقيق أثر أكبر. ومما يمكن أن يدعم هدف تحسين تصميم التحليل والمشورة أن يتم التواصل مع البلدان الأعضاء بقدر أكبر من الوضوح والصراحة وأن يصبح الحوار معها أكثر عمقا. ويلاحظ التقرير الرئيسي أن "العمل الرقابي يستفيد من الاستماع إلى احتياجات وشواغل كل بلد عضو وفهمها."

وتعتبر معاملة البلدان الأعضاء على أساس من العدل والمساواة مطلبا ضروريا لإكساب التحليل والمشورة المصداقية والتأثير المطلوبين. وتكتسب هذه القضية طويلة الأمد أهمية إضافية في عالم اليوم الذي غالبا ما تكتسب فيه إجراءات البلدان الأخرى والمشورة المقدمة لها أهمية للبلدان الأخرى. وتقترح المراجعة سبلا لمتابعة شواغل البلدان في هذا الصدد والتعامل معها على أساس من الشفافية.

وأخيرا، حتى تحقق الرقابة الاستقرار الاقتصادي العالمي، ينبغي أن يقوم الصندوق بدور محوري في توثيق التعاون العالمي. وتوصي المراجعة باستكشاف سبل أفضل تتيح للصندوق تشجيع صناع السياسات في بلدان العالم على أن يعملوا معا ويكونوا أكثر وعيا بتداعيات ما ينتهجونه من سياسات.

منظورات خارجية

استندت المراجعة إلى مشاورات موسعة مع الأطراف المعنية، ومنها صناع السياسات في البلدان الأعضاء، والمجتمع المدني، والأطراف المشاركة في الأسواق، ووسائل الإعلام. وأتاح ذلك مجموعة من الأدلة الداعمة لطائفة من الدراسات التحليلية المتعمقة التي أعدها خبراء الصندوق وخبراء خارجيون. وقد تم تجميع هذه المنظورات المختلفة في تقرير المراجعة الذي يتضمن استعراضا عاما للموضوع قيد البحث.

وقد قامت بفصح التقرير أيضا مجموعة استشارية خارجية مستقلة قدمت المشورة والتوجيه في فترة مبكرة من عملية المراجعة، وأيدت ما خلصت إليه من نتائج وتوصيات. واستفاد القرير من تعليقات بول كروغمان الحاصل على جائزة نوبل، والاقتصادي الهندي الشهير مونتك سينغ أهلواليا (النائب السابق لرئيس مفوضية التخطيط الهندية)، والصحفي مارتن وولف.

الخطوات القادمة

في ضوء الإرشادات التي قدمها المديرون التنفيذيون في مناقشة ٢٦ سبتمبر، ستقوم السيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق، بوضع خطة عمل توضح الخطوات العملية لتعزيز رقابة الصندوق في المجالات ذات الأولوية.

ونظرا للوقت الذي يستغرقه تنفيذ إصلاحات الرقابة بالكامل، وافق المجلس التنفيذي على تحويل المراجعة الشاملة المنتظمة للرقابة من الجدول الحالي القائم على ثلاث سنوات إلى دورة تغطي خمس سنوات. وبالتالي، يصبح موعد المراجعة القادمة هو عام ٢٠١٩.

روابط ذات صلة:

طالع التقرير

البيان الصحفي

ما هي الرقابة؟

إصلاحات رقابة الصندوق